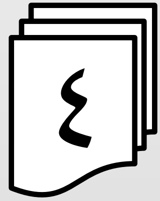
الملحقات الحسان بكتاب «إمداد ذوي العرفان بانحرافات محمد سعيد رسلان»



التأصيلات الألبانية

بأن النقل بلا عزو
سرقة علمية

ملحق

الموافقات الرسلانية

للتأصيلات الألبانية

حول السرقات العلمية

ومحق تُرّهات المنافحين

عن سرقات العائلة السُّبْكيّة

جمع وإعداد/

أحمد بن مُصطفى السِّجَاعِي

المردود عليه	تأصيل العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ
تأصيل عام	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّٰهُ في «سلسلة الهدى والنور»، الشريط (٤٧١)، الدقيقة رقم (٣٩:٢٥:٠٠):** «...، العلم، العلم الشرعي ليس له بركة، وليس له آثار في أهل العلم إذا لم يتخلقوا بالأخلاق -أخلاق أهل العلم-، ومن ذلك -أي: ليس من أخلاق أهل العلم-؛ أن يستفيدوا شيئًا من أهل العلم ثم لا يعزونه إلى صاحبه، وعلى هذا يقول العلماء في كتبهم: «**من بركة العلم؛ عزو كل قول إلى قائله**». هذا إذا كان هذا القول -يعني- له مَزِيَّة، فيه جهود، أما أي قول؛ مش ضروري إنه الإنسان أي قول يعزوه لقائله، لكن في العصر الحاضر -وهذا يتكرر السؤال عنه- أنا أنصح كل طالبٍ للعلم يُسأل عن سؤال فيجيب بما عنده من علم تلقاه من غيره، ولم يصل هو بنفسه إليه -يعني: اجتهاداً أو استنباطًا-؛ ما يقول: الجواب كذا، وبس؛ لأنه السامع هيفهم من هذا الجواب إنه هذا نابع من علمه، ومن اجتهاده، ومن كسبه، والأمر ليس كذلك. **على هذا أقول لإخواننا الناشئين في هذا المجال**: إذا سُئلتَ عن شيء وصلتَ إليه بجهدك وتعبك؛ فتقول: أنا أرى كذا، أعتقد كذا، جوابي كذا، إلى آخره، أما إذا كنتَ استفدتَه من غيرك؛ فالأولى بك -سلبًا وإيجابًا، سلبًا وإيجابًا- أن تعزو القول إلى قائله، **إيجابًا**؛ لأن الفضل له. **سلبًا**؛ قد يكون مخطئًا؛ فلماذا تتحمل أنت -يعني- خطأَه؟ لا، أُعزو القولَ إلى قائله، فإن كان صوابًا؛ فالأجر له ثم لك، وإن كان خطئًا؛ فلا عليك من خطأه شيء، وهكذا،..». اهـ.

سُئِلَ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ كما في «مجموع فتاوى الألباني»، السؤال رقم (٦٨٣٧)؛ سؤالاً نصه:

شيخنا! انتشرت ظاهرة نقل كلام الغير دون عزوه إليه، وقد قيل قديماً: «إن ذلك يمحق بركة العلم»؛ فما نصيحتكم لمن يفعل ذلك؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ قائلاً:

«**نَقْلُ كلام الآخرين دون عزوه إليهم؛ يُمكن أن نُسميه: سرقة حديثية، أو بدعة جديدة لا يعرفها العلماء من قبل**، وليست المسألة انتفاء بركة هذا العلم المسروق فحسب، بل في ذلك دلالة واضحة جداً على أن هذا العلم ليس لله، لأنه لو كان لله عَزَّ وَجَلَّ؛ لَمَا وقع في وعيد قوله -عليه الصلاة والسلام-: «**المتشبع بما لم يُعطَ؛ كلابس ثوبي زور**»». اهـ.

سُئِلَ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ كما في «سلسلة الهدى والنور»، الشريط (١٦)، الدقيقة رقم (٣٢:٠٠:٠٠)؛ سؤالاً نصه:

ما حكم مَن يسرق مؤلفات غيره، ويُضيفُهَا لنفسه؟

فأجاب رَحِمَهُ اللهُ قائلاً:

«هذه، أو **هذا النوع من السرقة؛ نوع جديد لم يكن للمسلمين الماضين عهدٌ به**، ولذلك فيحسن بطالب العلم أن يستنبط حكمَهُ -حكم هذا النوع- من نصوص عامة، وقد يوجد هناك نص أخص وألصق بالموضوع.

أما النصوص العامة؛ فهي التي تنهى المسلم عن الاعتداء على أخيه المسلم؛ كمثل قوله -تعالى-: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ٨٧﴾ [المائدة:٨٧]، فالاعتداءُ نصٌّ عامٌّ يشمل أي نوع من أنواع الاعتداء؛ سواءٌ ما كان ذلك في المال، أو في

العرض، أو في الخُلُق، أو في أي شأن من شئون الحياة التي تمس الإنسان.

أما النص الألصق بموضوعنا؛ فعنيتُ به الحديث المعروف في موطأ الإمام مالك، وفي غيره؛ أن النبي ﷺ سألَ أصحابَه عن السارق من هو؟ فأجابوا بما هو معلوم؛ من أن السارق هو الذي يسرق مال غيره، فأجابهم؛ بأن السارق هو الذي يسرق من صلاته، **قالوا**: وكيف يسرق من صلاته يا رسول الله!؟ **قال**: «**لا يُتِمُّ ركوعَها وسجودَها**».

فنأخذ من هذا الحديث أن النبي ﷺ وَسَّعَ معنى السرقة، المعنى الذي كان محدوداً عند الناس، ومحصوراً في سرقة الأمور المادية؛ كالأموال، والعقارات، ونحوها، فلَفَتَ النبيُّ ﷺ في هذا الحديث نظرَ المسلمين بأن هناك سرقةً أخرى، وهي أسوأ من السرقة المعروفة عند الناس جميعـًا؛ ألا وهي سرقة شيء من أركان الصلاة، ومن واجباتها؛ حيث ذكر الرسول عليه السلام في بعض روايات الحديث أن أسوأ السرقة؛ هو الذي يسرق من صلاته، لا يُتم ركوعَها، ولا سجودَها.

من هذا الحديث نستطيع أن نفهم أن من السرقة المحرمة: هو ما جاء في السؤال؛ من أن يأخذ المسلمُ علمَ غيره ثم ينسبه لنفسه، وحسبه في ذلك وعيداً؛ قوله ﷺ: «**المتشبع بما لم يُعطَ؛ كلابس ثوبي زور**»، «**المتشبع بما لم يُعطَ؛ كلابس ثوبي زور**»، أي: إِنَّ الذي يتظاهر بأنه -مثلاً- غنيٌّ، كيف يتظاهر؟ يأخذ ثوب الغني، أو زينته؛ فيلبسه، ويتظاهر أمام الناس بأن هذا من كسبه، ومن ماله، وواقعُ الأمر ليس كذلك، فهو عليه السلام يقول: «**المتشبع بما لم يُعطَ..**»، المتظاهر بما ليس له؛ فهو «**كلابس ثوبي زور**»، لم يقل: «كلابس ثوب زور»، وإنما قال: «**كلابس ثوبي زور**»؛ من باب المبالغة في زجر هذا الذي يتعاطى بما ليس له.

من أجل هذا وذاك؛ لا يجوز للمسلم أن يأخذ العلم من كتاب وأن ينسبه إليه، هذا ولو كان بحثـًا أو تحقيقـًا؛ فكيف بنا إذا كان

	كتاباً يأخذه بِرُمَّتِهِ، ثم ينسبه لنفسه، العلماء -رحمهم الله- يقولون: «**من بركة العلم؛ عزو كل قول إلى قائله**»، **لهذا يحرم أن يسرق المسلمُ كتاباً ليس له ثم يعزوه لنفسه**، هذا ما يحضرني جواباً على هذا السؤال». اهـ.
محمد على الصابوني	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٣٧٠، ٣٧١):** «.. ولِمَا ساقه ابن كثير في «تفسيره» (٢/ ١٣٣) بإسناد ابن أبي حاتم المذكور قال [أي: ابن كثير]: «**ورواه أحمد وغيره** ». وما أظن إلا أنه وَهِمَ في عزوه لأحمد. وغَفَلَ عن ذلك مُخْتَصِرُهُ الشيخ الصابوني، **وسرق تخريجَه من أصله «تفسير ابن كثير»، وأوهم القراءَ أنه منه!** فقال (١/ ٥٧٩) : «**رواه ابن أبي حاتم وأحمد في «مسنده»**»!!. كذا قال -فُضَّ فوه-؛ فقد جمع في هذه الجملة القصيرة عديداً من الجهالات: ١- **نَسَبَ التخريج لنفسه؛ فتشبع بما لم يعط فهو «كلابس ثوبي زور»؛ كما قال ﷺ في أمثاله.** ٢- نقل خطأَ عزوِهِ لأحمد دون أن يشعر به؛ شأن المقلد المحتطب الذي يحمل الحطب على ظهره وفيها الأفعى وهو لا يشعر -كما رُوِيَ عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ-. وكان يمكنه أن يستر على نفسه؛ بأن يدع التخريج في «تفسير ابن كثير» **دون أن يقتطعه منه وينقله إلى تعليقه!**، ولكنه العُجب والغرور، وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول: «**ثلاثٌ مهلكات: شُح مطاع، وهوى متبع، وإعجاب كل ذي رأي برأيه**». ٣- سكت عن إسناده، وقد ساقه الحافظ؛ تبرئة لذمته، وليتعرف منه العالم على حاله -صحة أو ضعفاً-.

ولكن أنى لهذا الجاهل أن يعرفه؟، فكان عليه إذ جهل حاله ولم يبينه؛ أن يسوق إسناده تبرئة لذمته أيضًا.

٤ – **ومن تمام جهله، وغروره، وتشبعه بما لم يعط؛ أنه زاد في التخريج الذي سرقه** قوله: «**في مسنده**»؛ لظنه أن عزوه لأحمد صحيح!، وأنه يعني «مسنده».

﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾، هداه الله». اهـ.

قال العلامة الألباني رحمه الله في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ٢٤٨):

«**(تنبيه)**: وقعت أوهام عجيبة حول هذا الحديث يحسن ذكرها:

١ – عزاه الحافظ ابن كثير لـ«صحيح مسلم» عن أبي موسى الأشعري!، وقلده (الحلبيان) في «مختصريهما»، وزاد (الصابوني) على بَلَدِيِّهِ؛ فقال في الحاشية: «أخرجه مسلم عن أبي موسى الأشعري»!، **فأوهم القراءَ -كما هي عادته- أن التخريج من علمه!؛ تشبعًا منه بما لم يُعْطَ** أولاً، ثم وقع في الخطأ بجهله -تقليداً لغيره- ثانيًا، ثم زاد ضغثًا على إبالة؛ فجعل التخريج منه مكان قول ابن كثير: «وفي صحيح مسلم..»؛ مع أنه -أعني (الصابوني)- كان اختصر هذا القول في المتن بقوله: «في الصحيح»، فهذا هو اللائق بالمختصر، **وأما الحاشية؛ فهي بلا شك من التشبع**، وهذا لو كان صوابًا، فاللهم هُداك!

ولو أنه كان من أهل العلم بالتخريج؛ لكانت حاشيته تنبيهًا على هذا الخطأ وبيانًا؛ لكون الصواب أن مسلمًا إنما رواه من حديث أبي هريرة -كما تقدم-». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (٩/ ٨١):

«..، وقد زاد في الانحراف عن جادة العلماء بتصديره إياه بقوله: «وقد ورد فيه حديث رواه ابن جرير عن أبي أمامة..»!، فأوهم قراء كتابه أنه حديث صحيح بجزمه كما هو مقرر عند العلماء، زيادة على ما ذكره في المقدمة مما أشرت إليه آنفًا، ثم زاد -ضغثًا على إبالة- أنه **نقل تخريج ابن كثير للحديث من «تفسيره» فجعله في حاشية «مختصره»؛ موهمًا قراءه -أيضًا- أنه من تخريجه هو، متشعبًا بما لم يعط!** -عامله الله بما يستحق-». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١١/ ٥٩٥):

«..، ولجهل (الشيخ الصابوني) بهذا العلم الشريف، وبتلك الحقيقة العلمية؛ فقد أورد هذا الحديث مصحِّحًا له في «مختصره» (١/ ٢٨٠)، ثم **نقل عزو الحافظ ابن كثير لأبي يعلى من «تفسير ابن كثير» إلى حاشية «مختصره»؛ موهمًا القراء أنه من تخريجه!، فما أحراه بقول النبي ﷺ: «المتشبع بما لم يُعْطَ؛ كلابس ثوبي زور»!**». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١١/ ٦٢٨، ٦٢٩):

«..، لأنه من الجمهور الذي لا علم عنده بالصناعة هذه، **بل هو يستكثر بما ليس عنده**؛ فإن الحديث يكون في الأصل «تفسير ابن كثير» مُخَرَّجًا معزواً لبعض أصحاب الحديث المؤلفين؛ **فيختصر التخريج من «مختصره»، ويجعله في أسفل حاشيته، يوهم القراء أن التخريج له، وليس له منه إلا التزوير، كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ: «من تشبع بما لم يعط؛ فهو كلابس ثوبي زور»**.

ولو أنه فعل ذلك مرة أو مرتين؛ لَمَا تعرضنا له بذكر، ولكنه جعل ذلك ديدنةً ومِنهاجـًا؛ فإنه جعل كل التخريجات التي في الأصل في حاشية «مختصره»!، والله تعالى هو المستعان». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٥١٩):

«**ثالثًا**: قد أورد الحديث الشيخان الحلبيان في كتابيهما «مختصر تفسير ابن كثير» على أنه حديث صحيح؛ كما نصا على ذلك في المقدمة.

وهذا -مع الأسف- من التشبع بما لم يُعْطَيَا، وبخاصة (الشيخ الصابوني) منهما؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مُضللاً لقرائه، وموهمًا لصحته!، بل يزيد في التشبع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره (ابن كثير) إلى التعليق على «مختصره»؛ موهمًا -أيضًا- القراءَ أن التخريج هو من بحثه وجهده! -هداه الله-، ثم رأيته فعل مثله فيما سماه بـ«صفوة التفاسير»!، فقد أورده فيه (١/ ١٩٤)، وقال في التعليق عليه: «رواه الطبراني في الكبير».

فهلَّا أدَّى الأمانة العلمية؛ فذكر هنا -على الأقل- ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه، ولو بالاقتصار على قول الهيثمي المتقدم!». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ٩٥٠):

«..، وضغثًا على إبالة يقول في التعليق عليه: «أخرجه الإمام أحمد»، **وهذا العزو موجود في أصله؛ فهو ينقله منه، ويجعله في التعليق؛ موهمًا القراء أنه من تخريجه!**، وليته على الأقل ذكر موضعه من «مسند أحمد» بالجزء والصفحة -إذن لأفاد شيئًا

زائداً على ما في الأصل-، ولكن حتى هذا هو عاجز عنه، **فما عسى أن يقول القائل عن هذا المتشبع بما لم يُعْطَ؟!**». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٤/ ١٠٦٠):

«..، **قلت**: ولقد أساء الشيخان الحلبيان نسيب الرفاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومحمد علي الصابوني -هداه الله- في اختصارهما لـ«تفسير ابن كثير»؛ فقد أوردا الحديث محذوف السند وسكتا عنه؛ فأوهموا القراء ثبوته، وهي عادة لهما؛ لجهلهما بهذا العلم الشريف.

وزاد الآخر على الأول؛ **فنقل تخريج الحديث بمصدريه المذكورين إلى الهامش!؛ موهمـًا الناس أنـه مـن تخريجـه!، متجـاهلاً قوله ﷺ: «من تَشَبَّعَ بِمَا لَمْ يُعْطَ؛ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ» [متفق عليه]**، وإلا فماذا عليه لو تركه في محله من الأصل، ووفر سطراً من طبعته لمختصره؟!، **ولكنه حب التعالي والظهور**، والله المستعان». اهـ.

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٨٥٥):

«ومن ذلك أنه **حَذَفَ شرح الإمام النووي لبعض الأحاديث وغريبها، ونسـب ذلـك لنفسـه؛ بنقلهـا مـن الأصـل، وطبعـه إياهـا في التعليق؛ موهمـًا القراء أنها من كَدِّهِ وعلمه، ولا سيما وهو قد ذكر في مقدمته أن الشرح منه (صـ١٦ و٢٠)، فصدق فيه قوله ﷺ: «المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور»** (متفق عليه - الرياض ١٥٥٦/ ٢٦٢ - باب).

فما أشبهه بذاك المبتدع المعروف بـ(الشيخ الصـابوني) الـذي ينقـل تخـريج الحـافظ ابـن كثـير في «تفسـيره»، فيجعلـه في حاشـية «مختصره» إياه؛ موهمـًا القراء أن ذلك من جهده وعلمه.

فالله المستعان من مدعي العلم في هذا الزمان، والمستغلين لجهود غيرهم؛ ليظهروا!، وحب الظهور يقطع الظهور». اهـ.

محمد سعيد رمضان البوطي	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» (صـ٩٧):** «**ثانيا**: **قول البوطي**: «رواه ابن عساكر بإسناد جيد». **فأقول**: **فيه مؤاخذتان**: **الأولى**: أن هذا التجويد ليس من علم الدكتور واجتهاده؛ لأنه لا علم عنده مطلقاً يؤهله لإصدار مثل هذا الحكم -كما عرف القراء من المقالات السابقة-، وإن كان هذا الحكم خطأً في ذاته -كما يأتي-، **فكان من الواجب عليه أن يعزوه إلى من نقله عنه؛ لكي لا يتشبع بما ليس له؛ لقوله** ﷺ: «**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور**» [متفق عليه]». اهـ.
زهير الشاويش	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «السلسلة الصحيحة» (٦/ ٩١٦، ٩١٧):** «.. فتأمل أيها القارئ الكريم! في هذا التخريج، هل هو أولاً من عمل (جماعة من العلماء)، أم الجهلة، أم هو عمل فرد واحد لا يدري ما ينطق به لسانه، وما يجري به قلمه، ألا وهو الذي أعلن أن التحقيق المذكور هو بإشرافه، بدليل قوله: «**ولم أجده..**»؟!، هذا **أولاً**. **وثانيًا**: هل كان عزوه تحقيق الطبعة الجديدة لـ(جماعة من العلماء) من باب (تغيير شكل؛ من أجل الأكل) الذي تمثل جليًا في حشره نفسه وغيره معي في تحقيق كتاب «**التنكيل**» -كما شرحت ذلك في مقدمة طبعته الجديدة؟-، أم هو الإعجاب والغرور بالتحقيق المزعوم هنا فعزاه لنفسه هنا دونهم؟ (أحلاهما مر)، وسواء كان هذا أو ذاك؛ فهذا التخريج وحده أكبر دليل على أن كاتبه ليس طالب علم، فضلاً عن أنه ليس عالمًا، فكيف (جماعة من العلماء)؟!، وذلك للوجوه الآتية:

أولاً: أن الحديث في «صحيح البخاري» -كما علمت-، فإنكار وجوده فيه مع توفر الفهارس الميسرة للاطلاع عليه؛ يؤكد ما ذكرت.

ثانياً: **أن الأرقام التي عزاها لـ«فتح الباري»؛ هي ليست من كَدِّهِ، وبحثه، وتنقيبه، وإنما هي من سرقاته الكثيرة التي فشت في كتاباته وتعليقاته**، فهو استفادها من (الطبعة السلفية) التي استقصى أطراف أحاديثها (محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ)؛ فقد أشار في الموضع الأول لحديث البراء (١/ ٣٥٧) إلى أرقام أطرافه، **فجاء هذا المتشبع بما لم يعط! فحول أرقامها إلى أرقام الصفحات والمجلدات!! -تبجحاً، وتدليساً على القراء-، وإيهاماً أن ذلك من تتبعه للحديث الذي لم يجده.**

ثالثا: يا لله**!** ما أجمل ما قيل:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ وإن خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

كما رُوِيَ في الحديث الضعيف: «**ما أسرَّ عبدٌ سريرةً؛ إلا ألبسه الله رداءها: إن خيراً؛ فخير، وإن شراً؛ فشر**»، فما أجمله من حديث -لو صح-.

لقد كشف الله عن سرقة هذا المدعي، وعن جهله، وعُجبه، وغروره؛ بأن ألهمه أن يحول أرقام أطراف الأحاديث إلى أرقام صفحاتها؛ تدليساً وتمويهاً -كما سبق-، وفيها صفحة (١١٥) من المجلد (١١)، والحديث الذي نفى وجوده فيها!، وبالرقم الذي رقمه محمد فؤاد (٦٣١٥)!، فحوله هو إلى رقم الصفحة -كما رأيت-؛ لِيُعَمِّي عنه، وقد جمعتُ أنا بين ذكر المجلد، والصفحة، ورقم الحديث في أول هذا التخريج، **وله من مثل هذا النوع -من الخلط، والعدوان على العلم- الشيء**

	الكثير في تعليقاته التي يعتدي بها عليَّ، وعلى كتبي،..». اهـ.
المعلق على «زاد المعاد»	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (صـ١٩٦):** «..، وهو [**أي: حديث العجن في الصلاة**] حديثٌ عزيز -كما ذكرتُ هناك-، لم يذكره أحد من المخرجين المتقدمين منهم والمتأخرين، **ثم سرقه المعلق على «الزاد» فنقله بالحرف الواحد من «الصفة»؛ متشبعًا بما لم يُعْطَ**، وكم له من مثل ذلك في تعليقه هذا وغيره! -هدانا الله وإياه-». اهـ.
المعلق على «مسند أبي يعلى»	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٤، ١٥):** «**ثانيًا**: وكذلك لما ذكر (صـ٤٨) قوله: «وللحديث شاهد مرسل بلفظ..»؛ **أوهمهم أنه من بحثه وكده!، والواقع أنه مما استفاده مني**؛ فقد قلتُ هناك: «وقد وجدتُ له شاهداً مرسلاً بإسناد جيد بلفظ..»! **وإنما فعل ذلك لأمرين:** **أحدهما: أن يتشبع بما لم يُعْطَ، فهو كما في الحديث الصحيح**: «**كلابس ثوبي زور**»!،..». اهـ.
مجهول	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الضعيفة» (١٣/ ٤٤٥):** «..، قد أورد شارح العقيدة الطحاوية الشطر الثاني من الحديث بلفظ: «**إذا أحب أحدكم أن يعرف كيفية منزلته عند الله..**» الحديث نحوه، فلما خرجت أحاديث الشرح منذ ثلاثين سنة تخريجاً مختصراً؛ لم أكن قد وقفت على حديث الترجمة؛ فقلت في التخريج المشار إليه: «لا أعرفه»؛ وهذا كلام سليم جار على منهج علماء الحديث، **وليس كذلك قول ذلك المتشبع بما لم**

	يعط، والذي يستفيد من تخريجاتي وتعليقاتي؛ ثم لا حمداً ولا شكوراً -كما يقال في بعض البلاد!-، بل ما شئت من النقد الجائر، والتتبع للعثرات التي لا ينجو منها أحد، **فانظر إليه كيف قلدني، وهو الذي يدعي البحث والتحقيق في التخريج؟!**؛ فقد قال في تعليقه على هذا الحديث في طبعة مؤسسة الرسالة لشرح العقيدة قال (١/ ٣٨٩) : «ليس بحديث»، فهذا النفي لا يصدر إلا من مغرور معجب بعلمه وحفظه للحديث، وهو -كما يقال-: ليس في العير، ولا في النفير، وفي ظني أنه لا يخفى على مثله أنه لا يجوز له، ولا لمن هو أعلم منه وأحفظ؛ أن يطلق هذا النفي، وإنما أوقعه فيه تظاهره بخلاف واقعه، **وهو استفادته من كتبي** كما يشهد بذلك كل من يعرفه عن كثب، فبدل أن يقول كما قلت: «لا أعرفه»، أو نحوه مثل: «لم أقف عليه»؛ كما يقول العلماء حقًا الذاكرين لقول الله -تعالى-: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [**أي: قال: «ليس بحديث»**]، والله المستعان». اهـ.
أحد محققي «رياض الصالحين»	**قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٧١٩، ٧٢٠):** «..، لقد أفضتُ في ذكر هذه الطرق؛ تأكيداً لصحة الحديث، ورداً على رجل طلع علينا أخيراً بطبعة جديدة لكتاب النووي «رياض الصالحين»، منمقة، مزخرفة، يعجبك مظهرها، ولكنها قبيحة جداً في مخبرها، ويكفي القارئ دلالة على ذلك؛ أنه حذف منه قرابة (١٣٠) حديثًا زاعمًا أنها كلها ضعيفة، ..». **إلى أن قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:** «...وأما أحاديث «ضعيفته» البالغ عددها (١٣٠)؛ فهي على قسمين: أحدهما مما كنتُ نبهت على ضعفه في مقدمة طبعتنا لـ

«الرياض»، وتبناه هو، وتوسع في تخريجه والكشف عن علله، **وهو في ذلك عالةً على كتبي مثل: «الإرواء»، و«السلسلتين»، وغيرها، دون أن يصرح بذلك إلا نادراً؛ لتقوية موقفه فقط!، وذلك من تشبعه بما لم يُعْطَ، وذلك ما يظهر لكل من يتنبه لبعض عباراته، ولمن قابل تخريجه بتخريجاتي، ولا أدل على ذلك من وقوعه في الخطأ الذي كنت وقعت فيه بسبب أو آخر، فقد نقل من «الصحيحة» (٢٦٦) -دون عزو طبعًا- تخريج الحديث وفيه: «..وأحمد (١/ ١٥٣)»، وهذا خطأ! والصواب: «وعبد الله بن أحمد..» -كما هو مصحح عندي في نسختي-**، أضف إلى ذلك أنه كتم عن قرائه تحسين الترمذي إياه، وتصحيح الحاكم والذهبي، وموافقتي للترمذي.

وأغرب من ذلك وأسوأ؛ أنه قلدني (صـ٥١٨/ ٢٥) في تضعيف الحديث رقم (١٦٨١- الضعيفة)، ووافقه على ذلك شيخه (شعيب)، وأنا قد رجعت عنه فنقلته الى «الصحيحة» (٢٨٢٧ و٢٨٢٨)؛ لشواهد وقفتُ عليها، فما أشبههما بالجن الذين قال الله فيهم: ﴿ **أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ** ﴾ الآية!، فلو أن الرجل يريد الإصلاح والنصح؛ لحاول إنقاذ ما يمكن من الأحاديث الضعيفة السند بتتبع الطرق والشواهد لتقويتها -لو كان أهلاً لذلك-، وإلا فإن تضعيف الأحاديث الصحيحة لا يعجز عنه الملاحدة، فضلاً عن المنافقين وأهل الأهواء -أمثال أبي ريا وأذنابه-.

وبالجملة: ففي هذا القسم أحاديث ضعيفة فعلاً مما كنت أشرت إلى ضعفها في المقدمة -كما سبق-، وفَصَّلْتُ الكلام على ضعفها في بعض مؤلفاتي المشار إليها آنفًا، **فأخذ الرجل منها خلاصتَهَا، وقدمها إلى القراء على أنها من جهده وتحقيقه!**». اهـ.

محمد متولى الشعراوي	سُئِلَ العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ؛ كما في «سلسلة الهدى والنور»، الشريط (٣١٢)، الدقيقة رقم (٤٢:٤٣:٠٠): السائل: أستاذي! ذكرتَ قبل أيام لَمَّا كُنَّا جالسين إنَّه -للأسف- بعض هؤلاء الذين يردون عليك؛ ينقلون هذه الشروط -شروط الحجاب- التي -يعني- أنت أول من فَصَّلْتَهَا بهذا التفصيل -ولله الحمد-.. الشيخ: «إي نعم». السائل: فرأيتُ عجباً في رسالة لـ(الشعراوي)، (محمد متولي الشعراوي)؛ ينقل نفس عبارتك -أستاذي!-: «ولقد تَتَبَّعْنَا الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار السلفية؛ فَرَأَيْنَا أن شروط الحجاب: كذا.. »، وذكر بنفس حروف الأستاذ.. الشيخ: «الله أكبر». السائل: لكن -للأسف- طبعاً ما عزى -يعني-.. الشيخ: «أيوه، أيوه، نعم». السائل: نسأل الله العافية. الشيخ: «هذول [عم] بِيْرُدُّوا عَلِينَا؛ بِيَاخْدُوا بضاعتنا، وبِيْهَاجْمُوا عَلِينَا!!». السائل: الله أكبر». اهـ. ❊ وقد ذكر (الشعراوي) في كتابه «أنت تسأل والإسلام يُجيب» (صـ١٨٦-١٨٨) ط. دار القدس، برقم إيداع (١٩٩٧/ ٢٠٠٣)؛ شروط الحجاب الشرعي الستة، وقد استفادها من العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ ولم يعزها له!، وقد شَنَّعَ عليه العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ بسبب هذا الفعل المشين.

ملحق

الموافقات الرسلانية

للتأصيلات الألبانية

حول السرقات العلمية

ومحق تُرَّهَات المنافحين

عن سرقات العائلة السُّبْكِيَّة

العنوان	التأصيلات الرسلانية بأن النقل بلا عزو سرقة علمية
نقل كلام الغير بلا عزو خيانة علمية	قال (رسلان) في سلسلة «قواعد الإملاء وعلامات الترقيم»، المحاضرة رقم (٧) بعنوان «علامات الترقيم»، بتاريخ/ الخميس ١٦ شوال ١٤٢٩، الموافق ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م، في الدقيقة رقم (٠٩:٤١:٠٠): «من **علامات الترقيم أيضًا**: علامة الحذف؛ فإن الكاتب قد يجد عند نقل كلام غيره للاستشهاد به أنه يمكن الاكتفاء ببعض هذا الكلام المنقول، ويمكن الاستغناء عن بعضه، فيحذف ما يستغني عنه، ويكتب بدل المحذوف علامة الحذف؛ وهي: نقط أفقية (...)، فيدل على أنه حذف شيئًا، وهذا كله من الأمانة العلمية، والأمانة العلمية الآن كُبِّر عليها أربعًا، فنسأل الله -تبارك وتعالى- أن يبعثها مرة أخرى، وأن يحييها. **وهنالك وسائل كثيرة جداً في السَّرِقَةِ، وفي السلخ والمسخ، وما أشبه، وفي إعادة تدوير الكلام، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، فاختلطت الأمور جداً، مع أنه في قانون السلف أنه من بركة العلم؛ أن يُنسب إلى صاحبه، من بركة هذا العلم؛ أن يُنسب إلى صاحبه، فإذا نقلنا شيئًا، أو قلنا شيئًا؛ ننسبه إلى صاحبه، لا ننسبه إلى أنفسنا، وإنما ننسبه إلى قائله.** وهذا أيضًا يُخرجك من العُهدة؛ لأنك ربما نقلتَ كلامًا خطئًا على أنه لك، وأمسكوا بتلابيبك، وفي الحق أن الكلام ليس لك، وأن الخطأ ليس منك، وإنما أنت نقلتَ عمن لم تتدبر كلامه واستملحته، والله المستعان، فعند العزو تكون العهدة على من قال، وأما الناقل؛ فهذا الناقل إنما إن أَمَرَّ الشيءَ من غير أن يدل على فساده؛ لا يُعَدُّ إقراراً إلا إذا أُلزم بذلك فالتزمه». اهـ. **رابط المحاضرة على موقعه على الشبكة:** http://www.rslan.com/vad/items_details.php?id=١٩٤٥

نقل كلام الغير بلا عزو؛ شيوعية، ومذهبٌ في اللصوصية	قال (رسلان) في خطبة له بعنوان «حرامي الضلال»، بتاريخ/ الجمعة ١٠ ربيع الثاني ١٤٢٨، الموافق ٢٧ / ٤/ ٢٠٠٧م، في الدقيقة رقم (٠٠:٠٢:٢٧): «فنحن أمام ظاهرةٍ جديدةٍ عجيبةٍ في عالم الضلال، كان الضُّلال القُدامى يضلون على علم، ويعرفون كيف يَضلون ويُضلون، **وكانوا يسرقون ضلال غيرهم من الضُّلَّال ويُحسنون إخفاءَ سرقاتهم، ويُموهون على الناس ما يعرضون من الضلال حتى لا يروج على الناس أنه من ضلال هؤلاء من كدهم وتعبهم، وإنما ضَلُّوهُ بعرق جبينهم**، أما الظاهرة التي معنا؛ فهي ظاهرة متفردة في عالم الضلال، نعم، هي ظاهرة عجيبة متفردة، نحن أمام رجل لا يدري كيف يضل، وهو حريصٌ غاية الحرص على أن يضل، **نحن أمام سارق الضلال، أو حرامي الضلال، الذي لا يدري كيف يُواري سرقة ضلاله**، ولا يدري كيف يعرض ضلاله». إلى أن قال في الدقيقة رقم (٠٠:٠٩:٣١): «يا ابن آدم!، **يا حرامي الضلال! أنت سرقتَ ضلال (أبي رية)، وضلال (ابن أُوزون)**، وعرضتَه بغير حياد ولا التزامٍ بمنهج علمي يقتضي الدقة والحياد -كما تزعم-». إلى أن قال في الدقيقة رقم (٠٠:٢٥:٠٠): «وأما سَطْوُه الأحمق؛ فيُذَكِّرُ بقول (الأُحيمر السعدي) -وكان لِصًّا فاتكًا كثير الجنايات-؛ قال: -وهي نظريةٌ في اللصوصية معروفةٌ مشهورةٌ، ولها مدارس ومؤسسات-؛ قال: وإني لأستحيي من الله أن أُرى ... أطوف بحبلٍ ليس فيه بعيرُ وأن أسألَ المرءَ اللئيمَ بعيرَه ... وبُعران ربي في البلاد كثيرُ

	شيوعيةٌ قبل أن يعرف الشيوعيون الشيوعية!، ومذهبٌ في اللصوصية، فكل شيءٍ طالته يدك؛ هو لك، فهذا مذهبه في السرقة -قَبَّحَ الله وجهه-». اهـ. رابط الخطبة على موقعه على الشبكة: https://www.youtube.com/watch?v=m١٢WMRqwXbE
نقل كلام الغير بلا عزو؛ سوءة أخلاقية	قال (رسلان) في خطبة له بعنوان «اهدنا لما اختلف فيه من الحق»، بتاريخ/ الجمعة ١ شعبان ١٤٢٧، الموافق ٢٥ / ٨/ ٢٠٠٦م، في الدقيقة رقم (٢٢: ٠٥: ٠٠): «وثالثًا: أن كلامي الذي تُشير إليه؛ استعرتَه أنت، **أقول (استعرته) متلطفًا، استعرته بدون إذنٍ ولا عزوٍ لصاحبه**، وسَوَّدْتَ قُرابة صفحةٍ في «مجلة التوحيد» نشرتَها باسمك في رثاء شيخ من شيوخ (أنصار السنة) قد كان مات، **ولو شئتُ لَعَيَّنْتُ للناس ما أنت به عليم، ولكن «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا..»**». اهـ. رابط الخطبة على موقعه على الشبكة: http://www.rslan.com/vad/items_details.php?id=٩٤٩
نقل كلام الغير بلا عزو؛ سرقةٌ صلعاء	قال (رسلان) في خطبة له بعنوان «تَيَقَّظْ وانتبه»، بتاريخ/ الجمعة ١٩ ذو القعدة ١٤٣٣، الموافق ٥/ ١٠/ ٢٠١٢م، في الدقيقة رقم (١٤:٠٤:٠١): «وأما طلابُ العلم الذين تجاوزوا، تجاوزوا دائرةَ الهمج الرعاع، فكانوا في دائرة طلاب العلم؛ وقفوا في حَيْصَة فلم يتجاوزوها إلى دائرة طلاب العلم الربانيين الذين لا يُفاوتون -ولو قِيدَ أُنملة- بين العلم والعمل، وأما الألسنةُ المنفلتة، وأما التحريشُ بين الشيوخ، وأما بثُّ الفتنة في الربوع، وأما التعبدُ بالأكاذيب، **وأما السرقة الصلعاء، إلى غير ذلك مما يتورط فيه من يَعُدُّ نفسه من**

	خلاصة الخلاصة من الأمة؛ فهيهات، هيهات هيهات، ساء ما يعملون، وساء ما يحكمون». اهـ. **رابط الخطبة على موقعه على الشبكة:** http://www.rslan.com/vad/items_details.php?id=٣٨٥٩
نقل كلام الغير بلا عزو؛ سطوٌ ونهبٌ	**قال (رسلان) في كلمة له بعنوان «بيانٌ للناس.. وبراءةٌ من الحلبي الكذاب»، بتاريخ/ الأحد ٢٣ ربيع الثاني ١٤٣٥، الموافق ٢٣/ ٢/ ٢٠١٤م، في الدقيقة رقم (٠٠:٠٤:٢٩):** «وآمُلُ أن يَرُدَّ **(الحلبي) النَّهَّاب** «النهاية في غريب الحديث والأثر» لابن الأثير؛ أن يَرُدَّهَا لأصحابها المحققين الذين ذَهَبَ بَصَرُهُم في تحقيقها، وذَهَبَتْ جُمْلَةٌ صالحةٌ من أعمارِهم في القيام عليها، أَمُلُ أن يَرُدَّ هذا **السَّاطِي النَّهَّاب**، أن يَرُدَّ هذا الكذابُ الفاجرُ في خصومَتِه، أن يَرُدَّ «النهاية» إلى أصحابها، **لا أن يَسْطُو عليها هذا الكذابُ اللِّصُّ؛ لِيَمْلأ بثمنِها كَرِشَه**». اهـ. **رابط الكلمة على موقعه على الشبكة:** http://www.rslan.com/vad/items_details.php?id=٤٢٨٠
نقل كلام الغير بلا عزو؛ مجانب لطريقة السلف، ومن الأمور الخطيرة جداً	**في «لقائي (أحمد مصطفى) مع (رسلان) بالمسجد الشرقي بسبك الأحد»، بتاريخ/ الخميس ٢٧ شوال ١٤٣٣، الموافق ١٤/ ٩/ ٢٠١٢م؛ دار هذا الحوار:** «**أحمد**: أنا كتبت عزو مجمل في أول الكتاب، إن أنا مثلاً يعني أول عبارة.. **رسلان**: لأ لأ، محدش هيلتفت له. **أحمد**: كتبت عزو مجمل.. **رسلان**: محدش هيلتفت لده، يعني هيفكر كل الكلام إللي بيقرأه د ابتاعك إنته..، أو يقرأه وينساه؛ ما هو مش قادر يُمَيِّز؛ لأن

أنت خلطت كلامك بكلام غيرك والدنيا كلها اتفتحت، فالكلام ده في الآخر هيُعْزَى ليك إنته، ده خطير جداً، ما همَّا قالوا قبل كده: «من بركة العلم نسبته إلى أهله»، فالكلام ده مهم كما قال أبو عبيد، فمن بركة العلم عزوه، قال:

كلما أفادك إنسانٌ لفظةً فقل أفادني فلانٌ كذا

دي طريقة السلف، عشان كده بقي هؤلاء السلف؛ لأن السلف لو كانوا عملوا كده في مسألة النقل وإدخال بعض الكلام في بعض.. لو أن السلف عملوا كده ما كُنَّاش عرفنا منهم حاجة، ما كانش هيبقى لنا منهم حاجة، عشان النهاردة نقول: «فلان قال كذا»، وتلاقيها سطر واحد، وممكن تكون كلمة واحدة،.. فهي تستحق النقل..؛ لأن فلان إللي قالها.

وبتبقى العُهدة فيها على -مش الناقل فقط- على المنقول منه، يعني بيقول لك: لما أنا أنقل بالإسناد أنا بَرِءْت، زي ما العلماء بيعملوا، زي الطبري في التفسير والتاريخ، فبيذكر لك الإسناد.

أحمد: مسألة الكلبي، وأبي مخنف لوط بن يحيى..

رسلان: فبيرفع زي ما يرفع، المهم إن أنا بَرِأَت ذمتي بإن أنا إدِّيتك الإسناد، وهو بيكتب لطلاب علم هُمَّا بقى يفحصوا الإسناد، يبقى إنته في الحالة إللي زي دي إنت بَرِءت، زائد إن ممكن يكون إللي بينقل عنه يكون هو نقلها من حد تاني، وبعدين تيجي إنته تنقلها تلاقي دُكْهَا شِبِط فيك، يعني فيه ارتباك في المسائل العلمية، فتراعيها قدر المستطاع، وربنا يوفقك». اهـ.

رابط اللقاء على الشبكة:

https://www.youtube.com/watch?v=٣srFP٦uQ٥JI

في «لقائي (أحمد مصطفى) مع السارق (عبد الله بن رسلان)»، بتاريخ/ الجمعة ٢٨ شوال ١٤٣٣، الموافق ١٥/ ٩/ ٢٠١٢م؛ دار هذا الحوار:

«في صباح يوم الجمعة ٢٨ شوال ١٤٣٣هـ وقُبيل خطبة الجمعة في (المسجد الشرقي) بساعة تقريباً -وكانت الخطبة بعنوان «حكم شاتم الرسول»- دعاني (عبد الله بن رسلان) للخروج معه خارج المسجد؛ فقمت وخرجتُ معه لأنظر ماذا يريد، وانطلقنا بعيداً بعض الشيء عن المسجد، ودار بيننا حوار طويل، كانت خلاصته أن هذا (السارق) أخذ ينصحني في مسألة العزو!!، وذكر لي أموراً تُبَيِّنُ ضرورة هذا الأمر، كان أظهرها:

١- أولاً:

قال لي: ألا تعلم أن الشيخ (محمود شاكر) مات بحسرته؟

قلت له: لِمَ؟

قال: لأن (طه حسين) سرق كتابه عن «المتنبي»، **فمات بحسرته لأنه تعب فيه، ولا تظن أنه سرقه بلفظه، بل سرق فكرة الكتاب، وكان التعبير والصياغة من عنده هو**، فما استطاع الشيخ شاكر أن يُمسك عليه شيئًا؛ حتى مات بحسرته.

٢- ثانياً:

قال لي -أيضاً-: لقد سألتُ أبي [**أي: رسلان**] عن بعض كتب أهل البدع، أحيانـًا أجد فيها بعض الفوائد؛ فهل من الممكن أن آخذ هذه الفوائد وأقوم بصياغتها بعبارتي أنا، لا بعبارة هذا المبتدع، دون ذكر اسمه؟

قال: فقال لي أبي: **لا يجوز ولو صُغْتَهَا بعبارتك أنت؛ لأن هذه فكرته هو، وهو الذي تعب فيها!!**». اهـ.

هذا اللقاء تم تسجيله في صحيفة أعمالي وأعماله، وأتحداه أن يخرج مكذباً له.

أخذ فكرة كتابٍ ما دون الإحالة إلى صاحبه؛ من السرقة العلمية ولو كان اللفظ والصياغة والتعبير من عندك أنت!!

كلام الغير لابد من نسبته إليه؛ فهو كالبضاعة التي لابد من ردها لأصحابها	في «لقائي (أحمد مصطفى) مع السارق (عبد الله بن رسلان)»، بتاريخ/ الجمعة ٢٨ شوال ١٤٣٣، الموافق ١٥/ ٩/ ٢٠١٢م؛ دار هذا الحوار: «في صباح يوم الجمعة ٢٨ شوال ١٤٣٣هـ وقُبيل خطبة الجمعة في (المسجد الشرقي) بوقت قليل-وكانت الخطبة بعنوان «حكم شاتم الرسول»- ونحن في داخل المسجد قال لي هذا (السارق) وهو ينصحني في ضرورة عزو الكلام لقائله: «هناك شاب جاء للشيخ رسلان بكتاب له قد أعده، وقال له: هذا الكتاب يا شيخ! قمتُ بتجميعه كله من كلامك وخطبك. فقال له أبي: يعني ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾!!». اهـ. هذا اللقاء تم تسجيله في صحيفة أعمالي وأعماله، وأتحداه أن يخرج مكذباً له.

أوجه التطابق بين تأصيل العلامة الألبانى وتأصيل المتعالم رسلان حول «السرقات العلمية»

تأصيل العلامة الألباني	موافقة المتعالم رسلان
«العلم الشرعي ليس له بركة، وليس له آثار في أهل العلم إذا لم يتخلقوا بالأخلاق -أخلاق أهل العلم-، ومن ذلك -أي: ليس من أخلاق أهل العلم-؛ أن يستفيدوا شيئًا من أهل العلم ثم لا يعزونه إلى صاحبه، وعلى هذا يقول العلماء في كتبهم: «**من بركة العلم؛ عزو كل قول إلى قائله**»».	«ما هُمَّا قالوا قبل كده: «**من بركة العلم نسبته إلى أهله**»، فالكلام ده مهم كما قال أبو عبيد، فمن بركة العلم عزوه، قال: **كلما أفادك إنسانٌ لفظةً فقل أفادني فلانٌ كذا**».
«أنا أنصح كل طالبٍ للعلم يُسأل عن سؤال فيجيب بما عنده من علم تَلَقَّاهُ من غيره، ولم يصل هو بنفسه إليه -يعني: اجتهاداً أو استنباطًا-؛ ما يقول: الجواب كذا، وبس؛ **لأنه السامع هيفهم من هذا الجواب إنه هذا نابع من علمه، ومن اجتهاده، ومن كسبه، والأمر ليس كذلك**».	«محدش هيلتفت لده [**أي: للعزو المجمل**]، يعني **هيفكر كل الكلام إللي بيقرأه د ابتاعك إنته**..، أو يقرأه وينساه؛ ما هو مش قادر يُمَيِّز؛ لأن أنت خلطت كلامك بكلام غيرك والدنيا كلها اتفتحت، **فالكلام ده في الآخر هيُعْزَى ليك إنته، ده خطير جداً**».

«إذا سُئلت عن شيء وصلتَ إليه بجهدك وتعبك؛ فتقول: أنا أرى كذا، أعتقد كذا، جوابي كذا، إلى آخره، أما إذا كنتَ استفدته من غيرك؛ فالأَوْلَى بك -سلبًا وإيجابًا، سلبًا وإيجابًا- أن تعزو القول إلى قائله. **إيجابًا**؛ لأن الفضل له.

سلبًا؛ قد يكون مخطئًا؛ فلماذا تتحمل أنت -يعني- خطأَه؟ لا، أُعزو القولَ إلى قائله، فإن كان صوابًا؛ فالأجر له ثم لك، وإن كان خطئًا؛ فلا عليك من خطأه شيء، وهكذا».

«لأن السلف لو كانوا عملوا كده في مسألة النقل، وإدخال بعض الكلام في بعض.. لو أن السلف عملوا كده؛ ما كُنَّاش عرفنا منهم حاجة، ما كانش هيبقى لنا منهم حاجة، عشان النهاردة نقول: «**فلان قال كذا**»، وتلاقيها سطر واحد، وممكن تكون كلمة واحدة.. فهي تستحق النقل؛ لأن فلان إللي قالها، **وبتبقي العُهدة فيها على -مش الناقل فقط- على المنقول منه**، يعني بيقول لك: لما أنا أنقل بالإسناد؛ أنا بَرِءْت، زي ما العلماء بيعملوا، زي الطبري في التفسير والتاريخ، فبيذكر لك الإسناد، فبيرفع زي ما يرفع، المهم إن أنا بَرِأَتْ ذمتي بإن أنا إدِّيتك الإسناد، وهو بيكتب لطلاب علم هُمَّا بقى يفحصوا الإسناد، **يبقى إنته في الحالة إللي زي دي إنت بَرِءْتَ**، زائد إن ممكن يكون إللي بينقل عنه يكون هو نقلها من حد تاني، وبعدين تيجي إنته تنقلها تلاقي دُكْهَا شِبِط فيك، يعني فيه ارتباك في المسائل العلمية».

«**نَقْلُ كلام الآخرين دون عزوه إليهم؛ يُمكن أن نُسميه: سرقة حديثية**، أو بدعة جديدة لا يعرفها العلماء من قبل».

«أَمُلُ أن يَرُدَّ هذا **السَّاطِي النَّهَّاب**، أن يَرُدَّ هذا الكذابُ الفاجرُ في خصومَتِه، أن يَرُدَّ «النهاية» إلى أصحابها، **لا أن يَسْطُو عليها هذا الكذابُ**

«هذا النوع من السرقة؛ نوع جديد لم يكن للمسلمين الماضين عهدٌ به.. **من السرقة المحرمة: هو ما جاء في السؤال؛ من أن يأخذ المسلمُ علمَ غيره ثم ينسبه لنفسه**».

«**وسرق تخريجَه** من أصله «تفسير ابن كثير»، وأوهم القراءَ أنه منه**!**».

اللِّصُّ؛ لِيَمْلأ بثمنِها كَرِشَه».

«من أجل هذا وذاك؛ **لا يجوز للمسلم أن يأخذ العلم من كتاب وأن ينسبه إليه، هذا ولو كان بحثًا أو تحقيقًا؛ فكيف بنا إذا كان كتابًا يأخذه بِرُمَّتِهِ، ثم ينسبه لنفسه.. لهذا يحرم أن يسرق المسلمُ كتابًا ليس له ثم يعزوه لنفسه**».

قال (عبد الله رسلان): «لقد سألتُ أبي عن بعض كتب أهل البدع، أحيانًا أجد فيها بعض الفوائد؛ فهل من الممكن أن آخذ هذه الفوائد وأقوم بصياغتها بعبارتي أنا، لا بعبارة هذا المبتدع، دون ذكر اسمه؟؛ فقال لي أبي: **لا يجوز ولو صُغْتَهَا بعبارتك أنت؛ لأن هذه فكرته هو، وهو الذي تعب فيها!!**».

وهذا أشد من كلام العلامة الألباني؛ إذ تَعَدَّى الأمر إلى تحريم سرقة فكرة كتاب، ولو كانت الصياغة للآخذ!!؛ فكيف بسرقة الكتاب نفسه؟!

«حَذَفَ شرح الإمام النووي لبعض الأحاديث وغريبها، ونسب ذلك لنفسه؛ بنقلها من الأصل، وطبعه إياها في التعليق؛ **موهمًا القراء أنها من كَدِّهِ وعلمه**، ..فما أشبهه بذاك المبتدع المعروف بـ(الشيخ

«وكانوا يسرقون ضلال غيرهم من الضُّلَّال ويُحسنون إخفاءَ سرقاتهم، ويُموهون على الناس ما يعرضون من الضلال **حتى لا يروج على الناس أنه من ضلال هؤلاء من كدهم وتعبهم، وإنما ضَلُّوهُ بعرق جبينهم**».

الصابوني) الذي ينقل تخريج الحافظ ابن كثير في «تفسيره»، فيجعله في حاشية «مختصره» إياه؛ **موهمًا القراء أن ذلك من جهده وعلمه**».	
«**أوهمهم أنه من بحثه وكده!**، والواقع أنه مما استفاده مني».	
«وهذا -مع الأسف- من التشبع بما لم يُعْطَيَا، وبخاصة (الشيخ الصابوني) منهما؛ فإنه لا يكتفي بإيراده مُضللاً لقرائه، وموهماً لصحته!، بل يزيد في التشبع بنقل تخريج الحديث الذي ذكره (ابن كثير) إلى التعليق على «مختصره»؛ موهماً -أيضاً- القراءَ أن التخريج هو من بحثه وجهده! -هداه الله-، ثم رأيته فعل مثله فيما سماه بـ«صفوة التفاسير»!، فقد أورده فيه (١/ ١٩٤)، وقال في التعليق عليه: «رواه الطبراني في الكبير»، **فهلَّا أدَّى الأمانة العلمية**؛ فذكر هنا -على الأقل- ما ذكره العلماء في علة هذا الحديث وضعفه، ولو بالاقتصار على قول الهيثمي المتقدم!».	«**والأمانة العلمية الآن كُبِّر عليها أربعًا**، فنسأل الله -تبارك وتعالى- أن يبعثها مرة أخرى، وأن يحييها، وهنالك وسائل كثيرة جداً في السَّرِقَةِ، وفي السلخ والمسخ، وما أشبه، وفي إعادة تدوير الكلام، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».
«**فالله المستعان من مدعي العلم في هذا الزمان، والمستغلين لجهود غيرهم؛ ليظهروا!**، وحب الظهور يقطع الظهور».	«**وأما السرقة الصلعاء، إلى غير ذلك مما يتورط فيه من يَعُدُّ نفسه من خلاصة الخلاصة من الأمة**».

«هذول [عم] بِيرُدُّوا عَلِينَا؛ **بِيَاخْدُوا بضاعتنا**، وبِيْهَاجْمُوا عَلِينَا!!».	**قال (عبد الله رسلان):** «هناك شاب جاء للشيخ رسلان بكتاب له قد أعده، وقال له: هذا الكتاب يا شيخ! قمتُ بتجميعه كله من كلامك وخطبك، **فقال له أبي:** يعني ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾!!»

كتبه/

أحمد بن مصطفى السِّجَاعِي

السجاعية | المحلة الكبرى | الغربية

في/ الثلاثاء ١٩ شعبان ١٤٣٨

وتمت الزيادة فيه في/ الاثنين ١٨ شوال ١٤٣٩

للتناصح/ ٠١٠١٠٠٥٣٣٣٠